المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 29-05-2006
الصفحـات : 15
العـــدد : 2068
المسلسل : 129

مهندسون يؤكدون وجود قصور في الاشتراطات العامة لمساكن الحجاج

مدير فرع التجارة بمكة يرفض التعليق على قضية انهيار الفندق والأمانة تؤكد عدم استدعائها

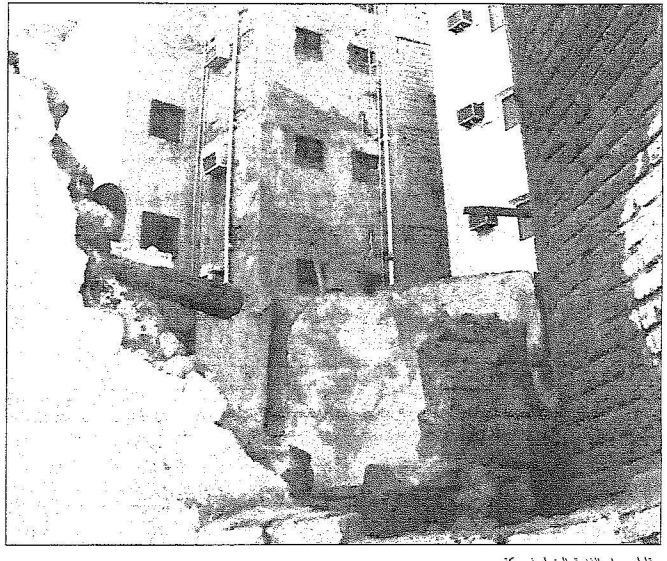

بقايا جدران الفندق المنهار في مكة.

مكة المكرمة: خالد الرحيلي، محمد دراج

سادت حالة من الارتباك والوجوم في كافة الجهات التي ورد ذكرها في الأمر الصادر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس حول حادث انهيار مبنى فندق الخيرات بالعاصمة المقدسة والذي أودى بحياة العشرات في الخامس من ذي الحجة العام الماضي.

وأوضح مصدر مسؤول بأمانة العاصمة المقدسة، أن لجنة الكشف على مساكن الحجاج كانت تصدر تصاريح للعمارة المنهارة منذ عام 1415 وحتى عام 1419 هـ وبعدها لم تعد هناك علاقة بين اللجنة والعمارة حيث تم فيما بعد استخراج تصريح لها من فرع وزارة التجارة بالعاصمة المقدسة، وتم تصنيف المبنى على أنه فندق.

وأضاف أنه تم إعطاء ترميم المباني إلى البلدية الفرعية حيث تم

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 29-05-2006
الصفحـات : 15
العـــدد : 2068
المسلسل : 129

استدعاء مديرها وأخذ أقواله وكذلك أقوال المسؤول بالمكتب الهندسي الذي أشرف على ترميم وصيانة المبنى.

وذكر المصدر أنه حتى الآن لم تتلق الأمانة أي استدعاء بعد إحالة الموضوع إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وكذلك هيئة الرقابة والتحقيق مشيراً إلى أن المقصر سوف ينال جزاءه، وعلمت "الوطن" أن المستأجر الأول للمبنى المنهار مسافر حالياً خارج المملكة.

إلى ذلك، أوضح مصدر في هيئة التحقيق والادعاء العام أن القضية بعد تحويلها إلى الهيئة ستحال إلى دائرة الادعاء العام بعد التحقيق مع الأشخاص المتهمين بالتقصير ورفع الدعوى العامة على من تثبت إدانته في الحادث لدى المحكمة المختصة.

وأضاف أنه سيتم دفع التعويضات من قبل المتسبب في انهيار المبنى إذ تعتبر هذه حقوقا خاصة ولابد لصرفها أن يتقدم أصحاب الحق الخاص والمتضررون من الحادث إلى الجهة التي أحيلت إليها القضية.

من جانبه، رفض مدير فرع وزارة التجارة بالعاصمة المقدسة محمد الرقيب التعليق على الموضوع، مؤكدا أنه لم يتلق حتى هذه اللحظة أي خطاب رسمي بشأن التحقيق.

يذكر أن عدد وفيات حادث انهيار فندق الخيرات الكائن بحي العزة في مكة المكرمة بلغ 76 حالة وفاة منهم 48 ذكرا و28 أنثى فيما بلغ عدد الإصابات 62 إصابة.

وفي هذا الصدد، اعتبر مهندسون أن الاشتراطات العامة للمساكن المعدة لسكن الحجاج كان بها بعض القصور في الجوانب الفنية حيث لم تراع تلك الاشتراطات العمر الزمني للمنشأة المعدة لهذا الغرض مكتفية بالتقرير الفني، الأمر الذي عولج في الاشتراطات الجديدة. كما أن باقي الاشتراطات كانت في مجملها تشمل توفير الخدمات للحجاج ومنها إلزام المسؤول عن سكن الحجاج بتوفير المراتب النظيفة والمخدات واستبدال غير الصالح منها، بالإضافة إلى إلزام صاحب المسكن بتوقيع عقود صيانة ونظافة مع مؤسسات متخصصة أو تخصيص عمال بواقع عامل واحد لكل خمسين حاجاً للنظافة على مدى 24 ساعة وسباك وكهربائي لكل عمارة تستوعب 300 حاج فأكثر مع توفير المطهرات والمبيدات اللازمة.

كما تحدد مسؤولية المالك والمستأجر أو وكيلهما في تنفيذ الاشتراطات المبينة في هذه اللائحة من حيث توفير النظافة والصيانة واستمرار التيار الكهربائي وتأمين المصعد وتنقل هذه المسؤولية كلياً أو جزئياً إلى المستغل المباشر إذا وجد عقد بينه وبين المالك بذلك. أما المسؤول عن إسكان الحجاج المستغل فتحدد مسؤوليته في تأمين الفرش والنظافة اليومية والمياه العذبة الصالحة للشرب والبرادات والمراوح والمكيفات ووسائل السلامة ما لم يكن هناك عقد على النحو التالي المبين في هذه اللائحة والإشراف التام على الحجاج الذين يسكنون في مبناه مع تفقد المبنى على أن يتضمن التعهد ما يدل على علم المستأجر بأنه سيتم إسكان الحجاج الذين ترى اللجنة نقلهم من المبنى التابع له لاكتشاف مخالفات فيه على حسابه مهما بلغت الأجرة كما أن ذلك لا يعفيه من العقوبات النظامية وعدم التعامل من السماسرة غير السعوديين (المقيمين) في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين.

وأوضح المهندسون أن هناك مجموعة اشتراطات هندسية على ضوئها يتبين مدى سلامة المبنى للسكن من عدمه ومنها:

يجب أن تكون العناصر الإنشائية في المباني الشعبية والمسلحة سليمة وصممت لتلقي الأحمال المقررة لها وليس بها أية عيوب ظاهرة ويجب أن تكون الغرف على واجهة تطل على الشارع أو على مناور مفتوحة وألا تقل المساحة اللازمة لسكن كل حاج عن مترين ونصف في متر (2.5 × 1) مع ملاحظة عدم استخدام الصالات والمطابخ والممرات لإسكان الحجاج وتأمين برادات مياه كهربائية بمعدل برادة واحدة لكل دور.

وإذا زاد الدور عن 4 شقق تزاد البرادات مع تأمين أكواب ورقية بالإضافة إلى توفير مكيف ومروحة بكل غرفة مع الالتزام بتحديد اتجاه القبلة وتوفير حاويات للقمامة بالعدد الكافي بمعدل حاوية صغيرة بلاستيك لكل غرفة وحاوية كبيرة بغطاء لكل شقة مع توفير أكياس نفايات بلاستيك ويجب الالتزام بالعدد المحدد في التصريح وأن يكتب على كل غرفة العدد المطلوب الذي تقرره اللجنة ويجب أن تكون المطابخ والحمامات والشقق وممرات العمارة والسلالم والمناور نظيفة على مدار 24 ساعة وتوفير طفايات حريق (بودرة) واحدة لكل شقة مفردة سعة 5 كلم مع سطل وطفاية حريق (بودرة) في مدخل كل عمارة لا تقل عن 8كلم مع توفير وسائل السلامة الأخرى حسبما يراه الدفاع المدني وعدم تخزين أنابيب الغاز أو أي مواد تشكل خطورة في البدروم أو المطبخ داخل العمارة وتأمين كشافات الإضاءة الاحتياطية على السلم في كل دور للاستخدام في حالة الطوارئ مع تركيب تمديدات مياه الحريق وأجهزة الإنذار المبكر للمباني التي تزيد عن أربعة أدوار وأن يكون بكل شقة مطبخ به حوض غسيل ومروحة شفط وألا يكون بالمطبخ مواسير صرف يظهر عليها أي تسرب وأن تكون نوافذ الغرف والحمامات مغطاة بالسلك المانع لدخول الحشرات وأن تكون الحمامات صحية جيدة التهوية بها سيفونات صالحة للعمل وبحجم صغير وأيضاً استبدال صنابير المياه بأخرى تعمل بالضغط وبالنسبة للمساكن الشعبية فحسب إمكانية ذلك فنياً وأن تكون الإضاءة في جميع أجزاء المبنى كافية وأن تكون التمديدات الكهربائية داخل المواسير عازلة وأن يكون خزان المبنى مسلحاً وسليماً ومليساً من الداخل ويمكن استخدام الخزانات العلوية من الفيبرجلاس أو أي مادة غير قابلة للصدأ أو غير مضرة صحياً ويجب أن يكون للخزان الأرضي غطاء محكم ومرتفع عن سطح الأرض وله قفل وبه عوامة وأن يكون بعيداً عن أي مصدر تلوث ويجب أن تكون عناصر الحركة الرئيسية (السلالم، المصاعد) والأفقية (الممرات داخل وخارج الشقق) مطابقة للمواصفات الفنية والمعروفة ويجب أن يكون المصعد سليماً وتتوفر به التهوية عند منسوب جميع الأدوار ويوجد له عقد صيانة ساري المفعول حتى نهاية شهر ذي الحجة ويكون مصدقاً

أما بالنسبة للمباني الشعبية فتطبق عليها جميع الاشتراطات الفنية والصحية والسلامة العامة الواردة أعلاه وتعفى من شروط التشطيب الكاملة المطلوبة في المباني المسلحة.

من جهته، قال المهندس زهير حداد مدير مكتب لجنة الكشف على المساكن إن هناك إجراءات

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 29-05-2006 العـــدد : 2068
الصفحـات : 15 المسلسل : 129

وتنظيمات جديدة تم اتخاذها عقب انهيار الفندق الذي وقع في الخامس من ذي الحجة العام الماضي والتي بموجبها تخول أصحاب العقارات التسكين للحجاج والمعتمرين.
وأضاف أن اللجنة المشكلة لتحديد نسبة مسؤولية كل طرف من الأطراف المتسببة في القضية مازالت مستمرة حتى الآن في عملها.

وكانت أمانة العاصمة المقدسة قد بدأت في تنفيذ الأنظمة والمعلومات الجديدة فيما يتعلق باستخراج تصاريح إسكان الحجاج وذلك تنفيذا لتوجيهات أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز، حيث كان سموه قد أصدر توجيهاته للقيام بمسح شامل لكافة الفنادق والشقق المفروشة والعمائر المعدة لإسكان الحجاج والتأكد من توفير وسائل السلامة المطلوبة بها مع إعادة الكشف على جميع المباني مرة أخرى بعد إيقاف صلاحية كافة التصاريح التي أصدرت من لجنة الكشف على إسكان الحجاج والسارية المفعول حتى عام 1427هـ.

وأوضح رئيس لجنة الكشف على مساكن الحجاج المهندس زهير بن مكي حداد أن التنظيم الجديد يتضمن إحضار تقارير هندسية للمبنى الذي مضى على إنشائه أكثر من عشر سنوات من تاريخ انتهاء تصريح البناء يؤكد سلامة المنشأة من النواحي الإنشائية والتمديدات الكهربائية والاستعانة في ذلك بالمكاتب الهندسية المعتمدة من قبل الأمانة كما أن التنظيم الجديد يضمن إخضاع جميع الفنادق والشقق المفروشة والمباني المعدة لإسكان الحجاج والمعتمرين للوائح وتعليمات إسكان الحجاج وستكون تحت رقابة جميع الجهات المشاركة مع مصادقة وزارة الحج على جميع عقود إسكان الحجاج.

وأفاد المهندس الحداد بأن سمو الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز أصدر تعليماته بإيقاف صلاحية جميع التصاريح السارية المفعول لعام 1427هـ وذلك لإعادة الكشف على جميع المباني والفنادق والشقق للتأكد من استيفاء كافة الاشتراطات الفنية والهندسية.